المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية
اسم الكاتب: د. محمد كريم كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2076
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 10:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية

الدكتور
محمد كريم كاظم(*)

المقدمة

ان التجارب التنموية لدول المنطقة الآسيوية عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا تقدم أنموذجا فريدا ومتميزا للمجتمعات النامية من حيث أثبتت هذه الدول تفوقا كبيرا عن شعوب آسيا وأيضا شعوب أفريقيا وأمريكيا اللاتينية في مسارها نحو التنمية مما جعلها من بين الدول القلائل التي حققت التنمية بمعدلات رفعتها إلى مصاف القوى المتقدمة في عالم اليوم وهو ما يعطيها أهمية خاصة عند مقارنتها بالتجارب التي مرت ومازالت تمر بها تلك المجتمعات .

لقد شهد عالم اليوم متغيرات سريعة باتجاه تبلور نظام جديد بهياكل جديدة تتضمن أطرا إقليمية تتفاعل سلبيا او ايجابيا تبعا لطبيعة الالتقاء او التعارض للمصالح وربما الثقافات والأيدلوجيات.

لقد أدركت دول جنوب شرق آسيا وبعد الاستقلال مباشرة ضرورة إحداث تغيرات بنيوية في اقتصادياتها بهدف تمكينها من تحقيق التنمية وتطويرها ومن ثم تحسين مكانة هذه الدول على الصعيد العالمي تبعا لمستوى تطورها الاقتصادي بدرجة أساس .وعند شروع بعملية التنمية تبنت اغلب هذه الدول النمط الرأسمالي الآسيوي في التنمية ،ان هذا المنهج ذو ميزة جعلته يختلف عن النمط الرأسمالي الغربي ،من حيث كونه يعطي الدور الأكبر للدولة في توجيه الاقتصاد هذا بالإضافة الى حرية السوق كما يختلف عن النمط الغربي من حيث إعطاءه الأولوية لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد في حفاظه على القيم الآسيوية .

ان القيم الاجتماعية تلعب دورا بارزا في نجاح التجربة التنموية لان القيم الاجتماعية الآسيوية تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكد ان قيمة الإنسان الآسيوي تتوقف على انتمائه للجماعة ،ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون ،فالفرد مستوعب تماما في الجماعة وتابع لها ولا خروج عليها وهنا يبرز دور الجماعات الصغيرة في المجتمع والسياسة في اغلب الدول الآسيوية وفي مقدمتها العائلة باعتبارها مهدا نظريا للقوة (بمعنى السلطة) وان الولاء السياسي على مستوى العائلة هو نواة الولاء الوطني العام للدولة ،وبالتالي فان الأمة في اغلب الدول الآسيوية عائلة كبيرة يرأسها الملك او الرئيس رمز القيادة الجماعية ويتجلى هذا بشكل واضح في ماليزيا .

ان النجاح الذي تحقق في دول جنوب شرق آسيا تحديدا في تنميتها الاقتصادية بشكل خاص هو نتيجة طبيعية لتفاعل ظروف تاريخية واجتماعية جعلت هذه الدول تصل إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر .

ولو نظرنا الى دول جنوب آسيا من حيث طبيعتها الجغرافية او من حيث الثقافة والعرق والتقاليد ...لوجدناها تتسم بالتشابه والتكامل من جهة وبالتناقض والتنافر من جهة أخرى وهي ليست الدول الخمسة لمنظمة آسيان (ماليزيا واندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند) فحسب بل وعلى بورما ودول الهند الصينية الثلاثة ،فيتنام ولاوس وكمبوديا كون هذه البلدان مجتمعة تشكل إقليما جغرافيا متكاملا ومميزا لا يمكن تجزئته .([1])

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[1] .مصطفى السفارني :منظمة جنوب شرق اسـ –نشاة وتطورا وهدافا ،المركز العربي للمعلومات ، /// / على الموقع الاكتروني www. r bsino .com .

وبناءا على الموقع الاستراتيجي البحري الذي تتحلى به دول تلك المنطقة شهدت تلك البلدان نموا سريعا ،لم يقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب بل شمل مجالات كثيرة ومتنوعة سواء الثقافية والدينية والسياسية والعسكرية منها على وجه الخصوص.

تتجسد أهمية البحث في بيان التوجهات التنموية والديمقراطية التي مرت بها المنطقة الآسيوية وجنوب شرق آسيا تحديدا وتتسم أهمية البحث من كونه محاولة لاستقراء بعض المسارات التنموية والديمقراطية والخصوصية الحضارية في هذه المنطقة الحيوية حيث حققت هذه الأخيرة انجازات كبيرة كسرت حاجز الفقر والتخلف الذي امتازت به الدول النامية واكتسبت بذلك ميزة جعلتها في مصاف الدول المتقدمة وأصبح لها ثقل وتأثير فاعل في الساحة الدولية .

ان الهدف الذي يسعى اليه البحث هو استقراء الخصوصية الحضارية الآسيوية ومحاولة استقراء التطور التنموي والديمقراطي لهذه الدول .وتحديدا الخصوصية الحضارية الآسيوية التي تمتاز بالمنهج الفكري التحليلي لان القيم المجتمعية الآسيوية رغم انها متباينة بشكل نسبي إلا ان هناك طائفة من القيم المشتركة التي ساعدت هذه الدول على التقدم .

يقوم البحث على فرضية مفادها ان القيم الآسيوية توجه صوب الجماعة والأسرة وبالتالي ان الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات أصول وأشكال متعددة والتنمية عملية مجتمعية منتظمة وواعية وموجهة تعتمد على إمكانات مجتمعية وتتجه نحو تحقيق أهداف المجتمع .

ولذلك اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي وصولا الى استنباط نتائج خاصة بالبحث لإثبات الفرضية الأساسية .

وجاءت هيكلية البحث من خلال تناول هكذا موضوع الخصوصية الحضارية الآسيوية أولاماهيةالخصوصية الحضارية. وجاء ثانيا الحضارة والديمقراطية ،وثالثا الخصوصية والعولمة ،ورابعا القيم الحضارية والتنمية ،وخامسا علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق ومن ثم خاتمة .

أولا:ماهية الخصوصية الحضارية

لقد تبلور في العالم عبر التاريخ عدة حضارات تختلف من حيث المنطلق اختلافا يصل الى حد التناقض كما أنها أرست عبر الممارسة في وجدان جماهيرها نفسيات معينة وخصوصيات معينة وسلوكا معين مهما تشابه في بعض تفاصيله الظاهرية لكنه متناقض في المنطلق والنهاية .ومن هذه الحضارات حضارة الشرق الأقصى التي تنطلق من المنهج الفكري العقلي الذي يتناول البحث عن الخير لتعزيز ممارسته والبحث عن الشر لتعزيز اجتنابه في سلوك البشر في الحياة .وهو كمنهج فكري تناول الأجزاء ولم يتناول الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة بعقيدة تنبثق عنها أنظمة الحياة .ولذلك بدأت فيه التعددية في الأسس والتفاصيل وأنتج ما يعرف بالمعلم مثل (بوذا وكونفشيوس)([1]) .وتتميز الخصوصية الحضارية الآسيوية بالمنهج الفكري التحليلي في التفكير ومحوره الخير والشر في الإنسان والطبيعة وقمته المعلم .كما ان المنهج أجاز التعددية في الفلسفة .والمعلمين (بوذا وكونفشيوس) وهذه التعددية تفرض الاتفاق او الرفض الجزئي مع هذا المعلم او ذاك او جواز الإيمان بجزء من أفكار المعلم ورفض أجزاء أخرى يتفق غيها مع أفكار معلم آخر وقد أنتج هذه الخصوصية النسبية في العلاقة مع الفكر والمفكر ملغيا فكرة العلاقة المطلقة مع الفلسفة والعلم مما ألغى التبعية المطلقة للفلسفة والمعلم فنرى البوذي او الكونفشيوسي يتقبل مبدأ دراسة الشيوعية ويتبناها دون ان يخرج عن ذاته

---

[2] **خالد الحسن :إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي :دار الجليل عمان**) .) .

الحضارية ولكن علاقته مع مصدر الفكر الشيوعي علاقة نسبية تجيز الاختلاف في الأسس الفكرية والمواقف السياسية([3]). ورغم إمكانية الحديث عن هذه القيم المجتمعية الآسيوية بصورة عامة الا انه هناك بعض الاستثناءات فبعض الشعوب الآسيوية ذات خلفيات تاريخية ودينية متباينة (فماليزيا مثلا بلد مسلم في أغلبيته واليابان كونفوشيوسية بعض الشيء كذلك كوريا الجنوبية مع بعض الدور للشنتو والبوذية (ومع ذلك فهناك طائفة من القيم المشتركة التي يتبعها اغلب الآسيويين([4]).ان القيم الآسيوية في المقام الاول هي قيم متوجهة صوب الجماعة والأسرة (فالآسيويون يولون أهمية كبرى للعائلة ولحاجات ومصالح الجماعة (أكثر مما يولونها للفرد وحقوقه في الحرية الشخصية المطلقة (وان اداء الواجب تجاه الأسرة والمجتمع يأتي في المقام الأول قبل الحق في المطالبة بالامتيازات الشخصية (في حين ان القيم الغربية تحدد بوضوح الحقوق الفردية (فان الآسيويين يميلون الى التركيز على حقوق الجماعة (واذا حدث واعتدى فرد على حقوق الجماعة (فانه يسرق في الحقيقة حقوق الأغلبية ساعيا لمتابعة حقوقه الذاتية الخاصة.

وتتضمن القيم الآسيوية كذلك قدرا من الاحترام للسلطة التي تعتبر ضمانا لاستقرار كل المجتمع وبالتالي تمدنه .على ان هذا لا يعني إن السلطة يجب ان تقبل على الدوام([5]). ومن اجل ان نبين العلاقة بين (لقيم المجتمعية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى لابد لنا ان نفهم ان القيم المجتمعية هي القيم الفكرية النفسية المترتبة وجودا على ممارسة الفعل المجتمعي المحكوم بالأفكار والتشريعات والأنظمة القائمة في المجتمع (وهذه القيم تصبح بعد استقرار الأفكار والتشريعات والأنظمة في المجتمع (غايات تقود الفعل المجتمعي([6]).). ان القيم المجتمعية لها أهمية كبرى في تحديد الفعل المجتمعي المستقبلي (مما يعني ان المجتمع عندما يخطو خطوة الى الأمام فانه يحدد هذه الخطوة بناء على الخلفية الحضارية والقيم والعادات المجتمعية السائدة وبذلك فان أي سلوك لا يتفق وهذه القيم يعد مرفوضا (فالمجتمع لا يمكنه التفاعل مع قيم وعادات تتقاطع مع قيمه وعاداته ولكنه يستطيع التفاعل مع القيم والأفكار الأخرى عندما لاتكون متقاطعة مع قيمه السائدة .وهكذا عندما نتحدث عن الديمقراطية في جنوب شرق آسيا فلا يمكننا القول بان آسيا الشرقية لم تعرف تاريخيا أية حركة مطلبيه او حتى بعض المراحل الديمقراطية .بل اننا نجد بعض الأطراف المهمة التي شهدت مثل هذه المراحل مثل بعض القوى السياسية الصينية والفلبين من حيث إقتدائها بأمريكا وتايلاند عندما اعتمدت النموذج الأوربي([7]).وقد اتسمت بعض التيارات في حركة التحرير الوطني الفيتنامي والاندنوسي بالطابع الديمقراطي (ولكن لايمكن ان نجد دلائل للديمقراطية في آسيا ما قبل الاستعمار وانما نجد الخطوط الدالة على ذلك من خلال دور الكنائس الكاثوليكية في الفلبين وكوريا الجنوبية وفيتنام .على اننا نجد ان بعض المجتمعات الآسيوية الأخرى تستقر على الخط الفاصل بين الديمقراطية الغربية والثقافة المحلية وبصورة خاصة ماليزيا.ومن المهم ان نذكر ان الطابع الشخصي الذي يطبع السلطة السياسية الى أقصى حدود وهو ميزة مشتركة بين جميع أنظمة المنطقة تقريبا .وهو يأتي – دون شك– من اصل الثقافات الكونفوشيوسية والهندوسية والإسلامية([8]). وفي السياق نفسه كانت توصف منطقة شرق آسيا بأنها لا تصلح للديمقراطية بل عي بيئة مناسبة للنظم الاستبدادية ويفسر ذلك ظهور نظرية

---

[3] المصدر نفسه ص). .

[4] .محا ضير محمد :المستقبل المسروق – قصة الهمجية على النمور الآسيوية–ترجمة أمير صديق ومحمد الخاتم–الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية–كوالالمبور

[5] – .محا ضير: محمد .مصدر سبق ذكره . : : .

[6] – خالد الحسن :مصدر سبق ذكره .

[7] –فرنسواغودومان :نهضة آسيا ترجمة د.نظير جاهل .الدار الجماهيرية للنشر .ليبيا . .

[8] – .محمد السيد سليم :آسيا والتحولات العالمية :مركز الدراسات الآسيوية :جامعة القاهرة :القاهرة :

الاستبداد الشرقي او نمط الإنتاج الآسيوي مرتبط في مصادرها الأولى بأوضاع وواقع القارة الآسيوية .ولذلك فان دعاة الإصلاح الديمقراطي في شرق أوربا منذ عام كانوا يشبهون عملية التحول الديمقراطي في شرق أوربا بأنها أشبه بعملية انتقال من آسيا الى أوربا أي من الاستبداد الى الديمقراطية .

ثانيا :الحضارة والديمقراطية

ومع ذلك فان هناك ما يشبه العلاقة الطردية بين الديمقراطية والاستقرار السياسي في منطقة شرقي آسيا بمعنى أن تحقيق المزيد من الديمقراطية يؤدي الى مزيد من الاستقرار والدولية معا في مركب واحد للتأثير على عملية التحول الديمقراطي ([9]) (إلا ان الملاحظ فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي في قارة آسيا أي الانتقال من الحكم السلطوي الى الحكم الديمقراطي – هو تباين نتائج هذا التحول –فهناك دول نجحت في تحقيق الديمقراطية والحرية الفردية بينما أخفقت دول أخرى في تحقيق ذلك والسبب في ذلك يمك توضيحه بناءا على تفسيرين يتفقان في ان الديمقراطية تحتاج الى متطلبات او شروط لابد من توافرها –حيث يتعلق التفسير الأول بالقيم اللازمة للديمقراطية ونجاحها بينما يتعلق التفسير الثاني بالعوامل او المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لنجاح الديمقراطية –ووفقا لهذا المنظور فانه بدون ميراث ثقافي ديمقراطي –وبدون طبقة وسطى كبيرة فان الديمقراطية قد لا تنشا أصلا او تنهار عقب نشأتها واستمرت هذه النظرة الى الديمقراطية باعتبارها بعد هام يميز بين الشرق والغرب حتى بداية التسعينات وكانت الحجة التقليدية التي يسوقها العديد من المفكرين الغربيين هي ان الدول الآسيوية يصعب عليها ان تعرف الديمقراطية لان ثقافتها السياسية المتجانسة لا تعرف فكرة الصراع او تبادل السلطة بين أحزاب مختلفة على نحو ما يعرفه الغرب ويرجع الاعتقاد السائد بان القارة الآسيوية غير مؤهلة للديمقراطية الى ما أثير في الفكر الغربي من التعارض بين ديمقراطية الغرب واستبدادية الشرق واسيا ( ) ووفقا للدراسات الانثروبولوجية فان سلوك الإنسان يتأثر الى حد كبير بأصله العرقي والوسط الاجتماعي والحضاري الذي يعيش فيه (وان وحدة العرق أو الأصل العرقي الواحد (هي إحدى اقوي الروابط التي تكون المجتمعات مما يعني ان المجتمع محكوم بإرثه الحضاري ولهذا الإرث الحضاري اثر كبير على الفعل المجتمعي في الحاضر او المستقبل ( ).

أما الآراء التي تصب في إطار الاتجاه الرافض لإمكانية نجاح عملية التحول الديمقراطي في شرق آسيا خاصة فإنهم يعمدون إلى الإشارة الى الحالة المتردية التي كانت تعاني منها العديد من الدول الآسيوية نتيجة للحروب والمجاعات والثورات التي مرت بها بعض دول شرق آسيا منذ الى كذلك فان المؤشرات الاقتصادية لم تكن تعبر عن إمكانية حدوث أي تفاؤل في المستقبل بالنسبة لدول شرق آسيا ففي عام كان متوسط دخل الفرد في اليابان لا يتجاوز / نظيره في أمريكا . رغم إن اليابان تعتبر أكثر الدول الآسيوية ثراء في عام ولذلك فان عملية النمو الهائلة التي حققتها هذه الدول هي أشبه بالمعجزة وفي ظل الانهيار الاقتصادي لايمكن تصور حدوث تحول ديمقراطي بصورة ناجحة( ).

وقد كان التحول الديمقراطي ينتظر الوقت المناسب وهو تحقيق دفعة للنمو الاقتصادي) وقد تحققت هذه الدفعة خلال العقود الثلاثة التالية لعام حيث شهدت دول شرقي آسيا عملية نمو اقتصادي جعلتها من

---

[9] – أكرم بدر الدين :الديمقراطية في الدول النامية :دار الثقافة العربية :القاهرة : :– ---

[10] – محمد السيد سليم :مصدر سبق ذكره

[11] – . عبد الرضا الطعان ود.صادق الأسود : مدخل إلى علم السياسة / مطبعة جامعة الموصل .

[12] Jim –. Rohwer :Asia Rising ,Nicholas Brealey Publishing Limited ,London ,1995 ,p p 27 – 28

أكثر دول العالم سرعة في مجال تحقيق التنمية والأكبر عدد من السكان وتثبت خبرة دول شرقي آسيا انه كانت هذه الدول قد استطاعت ان تتحقق التقدم الاقتصادي بعد الخراب فانه يمكنها ان تحقق الديمقراطية والحرية السياسية بعد الحكم الاستبدادي الذي الفته لفترة طويلة من الزمن وبدأت دول شرق اسيا تشهد اتجاها نحو التحول الديمقراطي اختلفت حدته ونتائجه الواقعية من حالة إلى أخرى كما تفاوتت درجات النجاح والفشل .(·) ولكن يجب الأخذ بنظر الاعتبار ان الديمقراطية ليست اختيارا سهلا على الدوام ومن الصعب ان تعمل الديمقراطية في المجتمعات المقسمة بصورة شديدة او في خلال فترات الانتقال من فترة حكم ديكتاتوري طويل الى دولة ليس لديها اية خبرة ديمقراطية .وفي اسيا هناك تنوع غير عادي من الثقافات والديانات واللغات والجماعات العرقية وطرق الحياة .الا ان هناك في المقابل بعض السمات المشتركة مثل الانفتاح الاقتصادي والروابط القوية فيما بينها وبين أجزاء العالم الأخرى.

كما ان في آسيا تنوعا كبير في النظم الحكومية والسياسية .وقد بدأت كوريا الجنوبية وتايوان في التحول من النظم القائمة على السلطة المطلقة الى النظم الديمقراطية من النوع المعتدل على الرغم من بعض الخصائص المحلية .اما الصين فقد بدان بالتحرير الاقتصادي منذ السبعينات ولكنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل نحو ما يشبه المؤسسة الديمقراطية التقليدية مثل الانتخابات . وسنغافورة فيها نظام شبه استبدادي ودولة الحزب الواحد .أما هونج كونج فقد كانت ذات اقتصادا حرا مع قدر ضئيل من تدخل الدولة في الاقتصاد .

أما اليابان فهي شبه مستقرة ديمقراطيا رغم ان هناك حزبا واحدا هو الذي يفوز في اغلب الأحيان بالانتخابات . وماليزيا دولة شبه ديمقراطية وفيها قوانين فعالة تضمن المساواة بين الأعراق المختلفة أما اندونيسيا فتقوم على أساس السلطة المطلقة مع تدخل الجيش في النظام السياسي والاقتصادي ألا أنها شهدت في الأعوام الأخيرة تطورات ديمقراطية جعلت منها دولة أكثر ديمقراطية من قبل (·) .

وعلى الرغم من كل تلك الاختلافات فما زالت هناك ملامح عامة تبرر ظاهرة النموذج الآسيوي وتتضمن الملامح العامة تلك القيمة المرتفعة التي تعطيها التقاليد للمجتمع فوق الفرد والتركيز على الواجبات قبل الحقو (والتركيز على الديمقراطية الاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية (والتركيز على الاستقرار السياسي قبل التغير السياسي (أما الاختلافات الأخرى مقارنة مع النموذج الغربي فهي الاتجاه الآسيوي نحو ظاهرة الحكومة الأبوية التي تتجاوز فيها مسؤولية الحكومة تمثيل إرادة المجتمع كما تحددها الانتخابات (بحيث تتحمل مسؤولية اجتماعية كبيرة لإدارة الاقتصاد . اما الفرق الأخر فهو السلوك المتراخي نسبيا تجاه الفساد اذ ان مصالح الحكومة يمكن ان تعتبر أعلى من الاعتبارات الأخلاقية المجردة والافتراض القائم هو ان من الطبيعي ان تلعب النقود دورا في السياسة وهو أمر مسموح به طبقا للثقافة السائدة (·) . ومع ذلك فان نجاح عملية التحول الديمقراطي في شرق آسيا يعتبر بمثابة الرد على المزاعم والانتقادات الغربية وخاصة تلك المزاعم التي تربط بين الديمقراطية الليبرالية وبين ثقافة وقيم أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبخبرة وتاريخ تلك الدول والادعاء بعدم إمكانية نجاح هذه الديمقراطية في مناطق لم تعرف الثقافة الغربية او تاريخ وخبرة الغرب (بل ان نجاح العملية الديمقراطية في شرق آسيا دليل على ان الديمقراطية يمكن ان تنمو في بيئات مختلفة عن البيئة الأصلية التي ظهرت فيها طالما توافرت لها الحدود الدنيا من الشروط والمطالب اللازمة لنجاح الديمقراطية .(·) . وفي

---

[13] -- محمد السيد سليم :مصدر سبق ذكره .

[14]- روبرت جران : ترويض النمور نهاية المعجزة الآسيوية ترجمة سمير كريم مركز الأهرام للنشر القاهرة) . .

[15]-- نفس المصدر : : .

[16]- - أكرم بدر الدين : الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية -دار الجوهرة للطباعة والنشر -بيروت-) .) . : - .

الوقت ذاته فان عملية التحول الديمقراطي في شرق آسيا تثبت عدم صحة تصنيف الثقافة الى ثقافة ديمقراطية وثقافة غير ديمقراطية ولذلك فقد يكون من المفيد التساؤل عن العوامل التي أعاقت موجة الديمقراطية الكبير في الصين بدلا من الزعم بان الصين غير مؤهلة ثقافيا للديمقراطية .([17])

ثالثا:الخصوصية والعولمة

أحد الأفكار الأساسية التي تطرح كمبرر لرفض الاندماج في العولمة هي فكرة"الخصوصية "، بمعني أن لكل أمة خصوصيتها التي تميزها عن غيرها من الأمم. وتتخذ فكرة الخصوصية العديد من المعان والدلالات من تيار فكري لأخر، حيث تركز التيارات الدينية مثلا علي مفهوم "الخصوصية الثقافية والحضارية" التي ترتكز علي مفهوم "الهوية". ووفق هذه الرؤية فإن لكل حضارة رؤيتها الكلية للعالم (الوجود وما وراء الوجود) التي تحدد لها منظومة قيمها ونمط حياتها" وهويتها التي ترتكز علي الدين قبل أي شئ آخر، وهي هوية ثابتة في وجودها. أما الشكل الآخر الذي يتجلي فيه مفهوم "الهوية" فهو مفهوم الهوية الوطنية أو القومية والمحدد الأساسي لهذه القومية هو اللغة باعتبارها وعاء الفكر، وأخيرا يأتي مفهوم الخصوصية التاريخية التي هي محصلة تراكم التطور التاريخي لمجتمع ما، وترى هذه التيارات أن العولمة وثقافتها يمكن أن تهدد الهوية الدينية أو الهوية الوطنية أو تشوه الخصوصية التاريخية للتطور الطبيعي للمجتمع.

النقاش حول مسألة (العولمة/الخصوصية) يظل نقاشا نظريا يصعب الانتهاء معه إلي نتيجة موضوعية يمكن الاتفاق حولها، فلكل طرف حججه ومنطقه، لكن يبدو أن بعض التجارب والخبرات الواقعية لبعض المجتمعات التي بدأت أولي محاولات نهضتها المعاصرة مع مجتمعاتنا، أي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا، يبدو أنها تعطي نتائج مغايرة لتلك الاستنتاجات المتشائمة الغاضبة التي تسم مواقف تياراتنا الفكرية المختلفة إزاء العولمة، ونقصد علي وجه التحديد تجارب مجتمعات جنوب شرق آسيا. كيف فهمت هذه المجتمعات العولمة وكيف تفاعلت معها وكيف حققت نجاحاتها الاقتصادية والسياسية في ظلها؟ وكيف نجحت في الاندماج في منظومة العولمة مع الاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية والوطنية والتاريخية؟.

شعوب الحضارات القديمة، فيمكن تصنيفها إلي فئتين رئيسيتين، الأولى هى فئة شعوب التراث الآسيوي القديم ، وهذه استطاعت أن تستدعي من تراثها قيم التقدم والإنجاز العقلي والعلمي والحضاري والتعددية وقبول الأخر لتؤسس حضارتها المعاصرة في غضون عقود قليلة من السنين _ كل شعب حسب خصوصيته وظروفه الثقافية والمجتمعية والتاريخية _ كما استطاعت الإقدام والاشتباك بإيجابية في منظومة العولمة، معتمدة علي منهج عقلاني رشيد يقوم علي بذل الجهد لإقناع الأطراف العالمية بميزاتها النسبية وقدرتها علي خوض الصراعات من خلال تفاوض عقلاني يحترم موازين القوي، فصراع العولمة لاغتنام مكاسبها هو صراع تفاوضي لا صراع صفري يفترض قضاء طرف علي الطرف الآخر، المهم أن يعيد كل طرف هيكلة نظمه الداخلية ليصبح قادرا علي امتصاص الصدمات الاقتصادية والثقافية المتوقعة وقادرا علي اغتنام الفرص من خلال العمل العقلاني الجاد الذي يفترض احترامه علي العالم.

ولقد صاحب مفهوم "الخصوصية" شبكة من المفاهيم الفرعية مثل مفهوم "المذهبية الثقافية" أي تحول الثقافة من مجرد ظاهرة إلي مذهب يعتنقه الأفراد ولايتصور إمكان نموه أو تطوره أو تأثره بغيره من المؤثرات الفكرية الوافدة_ وهي كثيرة ومتداخلة في العصر الراهن ومن هذه المفاهيم أيضا مفهوم "التقوقع الثقافي

---

[17]– – . محمد السيد سليم : مصدر سبق ذكره : : .

ويقصد به "المفهوم السوسيولوجي الذي يري أن كل بيئة ثقافية تكسب الفرد شخصية وسلوكا وأفكارا وعقلية متميزة ولكنه يعتبر أن أي تفاعل أو تداخل مع ثقافات أخري لابد وأن يؤدي إلي فقدان الأصالة" .( )

ومن هذه المفاهيم أيضا مفهوم "روح الشعب" ظهر أولا في الثقافة الألمانية، ووفقا لهذا المفهوم فإن ثقافة شعب ما تنظر إلي ذاتها باعتبارها متميزة علي غيرها من الثقافات والشعوب الأخرى، "فتصبح الثقافة مبدأ استبعاد"(")، للثقافات الأخرى في هذه الحالة. ويمكن تطبيق مفهوم "روح الشعب" الاستعبادية علي العديد من الشعوب، فهو لا ينطبق فقط علي فهم الإيديولوجية النازية للثقافة الألمانية في علاقتها بالثقافات والشعوب الأخرى، ولكن المفهوم قد ينطبق علي نظرة الصينيين إلي أنفسهم مثلا في بعض مراحل تاريخهم الإمبراطوري، إذ كانوا يعجزون عن فهم أي قيمة للثقافات والشعوب الأخرى وذلك انطلاقا من رؤية للعالم تقول "أن شعوب العالم تنقسم إلي قسمين أساسيين إما صينيين وإما برابرة".

رابعا :القيم الحضارية والتنمية

فيما يتعلق بأثر القيم والعادات على التنمية فهناك العديد من الآراء والدراسات التي تدعو إلى الاهتمام بالقيم والدعوة إلى ان تكون القيم الثقافية عنصرا مركزيا في استراتيجيات التنمية بمعنى مزدوج فمن جهة يجب ان تكون الاستراتيجيات حساسة للاستجابة الى جذور المجتمع الثقافية والقيم والمواقف والمعتقدات والأعراف الأساسية المشتركة بين الجميع ومن جهة أخرى يجب ان تشمل الاستراتيجيات على هدف يرمي الى تطوير القيم الثقافية ذاتها والى التوسيع الخلاق والتعميق والتغيير في خزين المجتمع الثقافي حيث ان عدم الاهتمام بالقيم الثقافية في استراتيجيات التنمية يمكن ان يحدث ردود فعل اجتماعية تتراوح من اللامبالاة الى العداء مما يعيق مجهودات التنفيذ اما المداخل الاقتصادية للتنمية غير المستجيبة لحساسيات السنن الثقافية والاجتماعية السائدة قد تثير من المواقف حتى ما هو سلفي وجاهلي مناوئ للتنمية لا بل قد يقلبها رأسا على عقب ولغرض إشراك الناس بصورة فعالة يجب ان تكون التنمية منسجمة مع سجاياهم الاجتماعية – الثقافية العميقة الجذور وعندئذ فقط يمكن تعبئة حماس الشعب وقدراته الإبداعية ( ) . وهذا ما فعله الآسيويون بالضبط عندما شرعوا في مشاريعهم التنموية حيث ان النموذج الآسيوي لم يكن نموذجا اقتصاديا فحسب (ولكنه ضم في طياته وجهة نظر عالمية أكثر شمولا اعتبرت ان الثقافة الآسيوية والقيم الآسيوية عوامل أساسية في الأداء الاقتصادي المميز والمتفوق لاشيا (وكان اهم هذه القيم كل من القصد في الإنفاق والعمل الشاق والد ؤوب (والالتزام تجاه الأسرة وانعدام حب الاستمتاع الغربي (وقد تضافرت وتشابكت العناصر المعنوية والاقتصادية في قصة استخدمها القادة الآسيويون لخلق الإحساس بالهدف العام والطموح (وكأداة سياسية لترسيخ قواعد للزهو المحلي عن طريق عرض شخصية آسيوية ايجابية تتفوق على الشخصية الغربية ( ) . حيث يمكننا الإشارة في هذا الشأن الى إحدى القيم الأساسية الآسيوية الا وهي الولاء القومي الذي يصل الى حد التعصب والذي يرتبط أساسا بمشاعر التميز والرغبة في إثبات التفوق والسمو على الشعوب الأخرى ( ) . ولكن هذا التعصب للقيم الحضارية للمجتمع

---

[18] – جان فراسوا بايار، أوهام الهوية، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث والمركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، القاهرة،) .

.

[19]– المرجع نفسه، ص .

[20]– يوليوس ك .نير يري وآخرون : التحدي أمام الجنوب .ترجمة عطا عبد الوهاب .مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت .) . .

[21]– روبرت جران :مصدر سبق ذكره : .

[22]—. صلاح حسن محمد :تجربة التحديث السياسي في اليابان رؤية عربية :مجلة قضايا سياسية :العدد الاول بغداد كانون الثاني

.

والتمسك بالخصوصية الحضارية يجب ان لايعني التقوقع والانكفاء على الداخل لان المجتمع بحاجة الى التفاعل مع الحضارات الإنسانية الأخرى حيث ان الانقطاع عن العالم الخارجي يؤدي الى الجمود .([23]) .

ويرى البعض ان طبيعة النزعة السلطوية الاستبدادية والقهر في الهيكل السياسي التي تميز دول شرق آسيا كانت لها أهمية خاصة في المراحل المبكرة من التنمية الصناعية في هذه الدول لكن هناك نوع من عدم الثقة بالأسواق الحرة كونها لاتوجه اهتماما كافيا الى رفاهية المجتمع وهذا الرأي نابع في جانب منه من الأفكار الكونفوشيوسية عن العلاقات بين الحكومات والأفراد ( ) . وفي هذا السياق أيضا يرى البعض ان كثير من الموضوعات الاقتصادية المهمة التي دخلت دائرة الجدل حول المعجزة الآسيوية مثل المعدلات المرتفعة للتراكم الرأسمالي والمساواة النسبية في توزيع الدخل وبصفة رئيسية كفاءة الحكومة في الإشراف على الاقتصاد والعمل مع السوق لا ضده يمكنها ان تقوم جنبا الى جنب مع مختلف صور السلطة السياسية المطلقة ومثل هذه الموضوعات الخاصة بالإدارة الاقتصادية تقع في نطاق مختلف عن نطاق التساؤل عن مدى ديمقراطية النظام السياسي.([24]) وعند الحديث عن القيم والمعتقدات فان آسيا تعتبر مصدر منظومة قيم بديلة تستند الى قيم التكافل الاقتصادي وروح العمل الجماعي من اجل الكسب الاقتصادي المتبادل والتضامن العائلي بدلا من الضمان الاجتماعي ودولة الرفاهية ( ) . واذا كانت آسيا القديمة قد عرفت الانقسام الثقافي واللغوي والأيديولوجي والديني والجغرافي فان ثقافة آسيا الجديدة تبنى على التكامل الاقتصادي والتكنولوجي الذي يعود الى تكامل ثقافي ووحدة انتماء للشعوب الآسيوية وبينما كان كل شيء يدور حتى التسعينات من القرن العشرين حول الغرب الذي وضع قواعد الحياة والثقافة وشروط اللعبة فان الآسيويين اخذوا يضعون قواعدهم الخاصة ويحاولون تحديد شروط لعبتهم فالتحديث لم يعد مرادفا للتغريب بالنسبة لآسيا بل هو يتم بالطريقة الآسيوية فيما يمكن ان نسميه (اسينة التحديث Asianizatio)

حيث ان البديل الثقافي الآسيوي يقوم على رعاية الأسرة لذاتها وتطبيق مفهوم الحكم المركزي على حياة العائلة حيث تصبح رعاية حياة العائلة السبب الرئيسي لوصول معدل المدخرات في آسيا الى % او أكثر من الدخل في اغلب دول آسيا.([25])

ومع هذا فان التمايز الثقافي للأقاليم الآسيوية كان ذو اثر ايجابي على عملية التنمية

فنلاحظ مثلا ان الملامح المتمايزة نسبيا لثقافة دول شرق آسيا .

خامسا:علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق

عند الحديث عن الديمقراطية،يتم ربطها عادة باقتصاد السوق وذلك لأن التجارب التاريخية تبين أن الديمقراطية السياسية لم تتحقق في غير دول اقتصاد السوق،فماذا عن العلاقة العكسية. هل الديمقراطية شرط لقيام اقتصاد السوق،كما كان وجود اقتصاد السوق شرطا لقيام الديمقراطية؟ يظهر من خلال التجارب التاريخية أن أفضل صور اقتصاد السوق تحققت في الدول الديمقراطية،مثل إنجلترا،والولايات المتحدة،وفرنسا،وألمانيا،واليابان.وهكذا يبدو أن هناك انسجام بين اقتصاد السوق وبين النظام الديمقراطي.

---

[23]– **سعد الدين إبراهيم وآخرون: عازمة الديمقراطية في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: .**

[24] – **روبرت جران : مصدر سبق ذكره : : .**

[25]– **نفس المصدر : : .**

[26] **- John Naisbitt :Mega trends Asia ,The Eight Asian Mega trends That Are changing the word ,Nicholas Brealey Publishing ,London ,1996 ,p p 220- 224 .**

[27]– **. مصطفى علوي : مستقبل آسيا مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة القاهرة .**

هذا فيما يتعلق بعلاقة الديمقراطية باقتصاد السوق بشكل عام،ولكن تجربة الصين تخالف ما سبق ذكره،فهي تعتبر أهم وأوضح مثال على تجربة ناجحة لاقتصاد السوق في غيبة الديمقراطية السياسية.وبذلك تحقق لهذه الدول نوع من الإصلاح الاقتصادي دون الإصلاح السياسي.ويرى البعض أن الدرس المستفاد في هذه الحالة لا يرجع فقط إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق بالرغم من غيبة الديمقراطية،وإنما يرى أن هذا النجاح قد تحقق بسبب هذا الغياب.فهنا لا يقتصر الأمر على التسامح مع غياب الديمقراطية،بل أن أصحاب هذا الفكر يدعون إلى هذا الغياب،على أساس أن نظم الحكم المركزي غير الديمقراطي تضمن الاستقرار وتحول دون الفوضى والاضطراب الذي يصاحب،عادة، الانتقال إلى نظم ديمقراطية بعد طول الحكم الفردي والمركزي.([28])

يظهر مما سبق أن الصين دولة ذات تجربة فريدة، ويوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق دون وجود ديمقراطية

- الصين تتمتع بقوة العسكرية،البشرية،وفرة الموارد،إلى جانب وجود أكثر من خمسين مليون من الصينيين المهاجرين في أنحاء العالم.وتحتل هذه الجاليات – في تلك البلدان – مركز الصدارة بين رجال الأعمال،في التجارة وفي الصناعة وفي أسواق المال.وقد بدأت معظم الاستثمارات الأجنبية في الصين على يد هؤلاء المستثمرين الأجانب من أصول صينية.
- ولعل السبب الأهم في نجاح هذه التجربة بالرغم من محدودية الإصلاح التطور السياسي،يرجع إلى المركز الاستراتيجي الذي تحتله الصين من حيث القوة البشرية الكبرى وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن،والقوة العسكريةة العظيمة،ومركزها كسوق ضخمة.
- تعامل الغرب مع الصين هو تعامل خاص ولظروف خاصة يصعب تكرارها.وهو تعامل يرجع في الدرجة الأولى إلى الدور المحتمل للصين في المستقبل وحجم سوقها المحلي وعدم القدرة على منع تقدمها.

يجد سمير أمين أن الصين في الوقت الحالي قد خرجت فعلا عن نطاق اشتراكية السوق وتقدمت على طريق الرأسمالية بقبولها من ناحية المبدأ،فكر إحلال الملكية الخاصة محل السيادة الجماعية والعامة. والتنمية الاقتصادي التي انغمست فيها الصين تمثل ورقة رابحة لمستقبلها،فلقد غيرت الكثير في الشعب الصيني حيث أن للطبقات الشعبية ثقة كبيرة بالنفس،كما تعرف كيف تناضل وقد تخلصت من الخضوع.وأصبحت المساواة ذات قيمة مهمة في الايدولوجيا العامة.وهذه التغيرات في المجتمع الصيني تؤدي إلى صراعات اجتماعية (بهدف الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية)بشكل يومي وتعرف السلطات ذلك وتعمل جهدها لكبتها أو امتصاصها من خلال فنون الحوار والتلاعب.وبالنسبة للطبقة البرجوازية فان ما يهمها هو مصالحها وليس الديمقراطية.ويبقى إذن الاعتماد على الطبقات الشعبية في عملية النضال من اجل الديمقراطية.([29])

يرى لين تشون،أن مسار الصين الجديد هو عبارة عن محاولة للبحث عن بديل للتاريخ الموجه أي بديل للاستعمار الحديث أولا،ثم الاشتراكية السوفيتية بعد ذلك،وحاليا الليبرالية الجديدة المعولمة.ويمكن القول أن الصين تحاول أن تجمع بين نظامين اقتصاديين اجتماعيين لم يحدث بينهما تجانس من قبل وهما الاشتراكية والرأسمالية .لكن النموذج الصيني،يعاني حاليا من بدأ سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصناعات،الانفتاح التجاري

---

[28]–عاصي، جوني.نظريات الانتقال إلى الديمقراطية"إعادة نظر في براديغم التحول".مواطن"المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية"،رام الله. .

[29]– سمير أمين وآخرون. . الاشتراكية واقتصاد السوق(تجارب الصين–فيتنام–كوبا).مكتبة مدبولي،القاهرة. . .)..

والانضمام لمنظمة التجارة العالمية،أي التعرض لمخاطر التبعية.كما يعاني النموذج الصيني من هبوط الإيرادات في الريف،عودة ظهور الفقر في المدن،الضرائب،البطالة وازدياد الاحتجاجات الجماهيرية والتي يتسم بعضها بالعنف.

نجد مما سبق،أنه بالرغم من عدم حدوث تحول ديمقراطي في الصين،إلا أن الوضع اختلف عما كان عليه في زمن ماوتسي،ويرجع هذا إلى التطور والتنمية الاقتصادية والمعلوماتية والانفتاح على الخارج،حيث أثر هذا على الكثير من الشعب الصيني،وغير من توجهاتهم السياسية والفكرية.وحتى النظام السلطوي التقليدي الذي كان سائدا قبل الانفتاح الاقتصادي،اختلف حاليا فالنظام السلطوي الجديد فيه مرونة أكثر بالمقارنة بالنظام السابق.و إذا حدث تحول في المستقبل،فسيكون من أعلى إلى أسفل(بسبب النظام القائم ومركزية الدولة،وأسلوبها القمعي).كما أن هذا التحول سيحدث بمجيء قيادة جديدة تسعى لمحاولة كسب الجماهير(التي يوجد بينها نسبة واعية)من خلال انفتاح سياسي محدود،وهكذا تستمر العملية من قيادة إلى قيادة،وفي ظل هذه العملية يحدث تحول ديمقراطي بطيء جد).فالنمو الاقتصادي عامل مهم،لكنه لا يكفي لعملية التحول الديمقراطي،حيث يوجد عوامل أخرى تساهم في عملية التحول الديمقراطي،كما أن كل دولة لها خصوصيتها التى ليس من الضروري أن نقيسها بتجربة دولة أخرى.

الخاتمة

يتضح لنا من خلال استعراضنا لكل من الديمقراطية والتنمية .ان الديمقراطية عملية تاريخية متطورة ذات صور وأشكال متعددة وان هذا التعدد في الصور والأشكال جاء منسجما مع تاريخ الشعوب وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .ان الديمقراطية كمفهوم في تطور دائم يستمد حركته التطورية من حركة التاريخ التي لا تتوقف .فنجد في كل عصر هناك مفهوم للديمقراطية يختلف بدرجة او أخرى عن المفهوم الذي ساد قبله ولكن رغم هذا التعدد والتغير يبقى جوهر العملية الديمقراطية والمحور الأساس الذي تقوم عليه ولأجله هو حكم الشعب لنفسه وبنفسه اما فيما يخص الديمقراطية الليبرالية فنرى انها كتجربة في إطار النموذج الغربي قد أنتجت آليات محددة ترسخت واكتسبت استقلالية على الأساس الفلسفي والاجتماعي لهذا النموذج والمرتبط بالنظرية الليبرالية العقد الاجتماعي والملكية الفردية وقوانين السوق والربح .

اما فيما يخص التنمية فيمكن القول ان التنمية عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة ،تعتمد على امكانات مجتمعية، وتتجه لتحقيق أهداف المجتمع وليست مجرد محاولات عشوائية تلقائية تهتم بجانب على حساب غيره من الجوانب الأخرى او تركز على التراكم الكمي على حساب اضطراب الجانب النوعي من حياة أفراد المجتمع وجماعاته فالتنمية فعل إنساني والإنسان وكل الجماعات الإنسانية هي الهدف والوسيلة في التنمية وعليه يجب ان تعمل التنمية على رفع وتنمية وتنشيط وتعزيز كل الامكانات والطاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لخدمة الجماعة وهي تنمية مواهب الجميع ورفع القدرات واستغلال الطاقات والامكانات لدى الافراد والجماعات مستخدمة افضل الاساليب واحدث الطرق لينعم الجميع بمستوى افضل من العيش وبحياة ارقى واحسن .

وبالتالي ان عملية التطور التنموي في دول جنوب شرق اسيا لم تقتصر على مجرد عمليات التقدم التقني والمادي بل امتدت لتشمل الترتيبات المؤسسية القائمة والتنظيم المجتمعي والسلوكيات اليومية للافراد والجماعات .وان الانسان هو جوهر عملية التنمية واداتها الرئيسة .مع المحافظة على القيم الاجتماعية .

اما فيما يخص الخصوصية الحضارية فيتضح ان لكل امة او شعب نمطا معينا للحياة يختلف من مجتمع لاخر وهذا النمط عبارة عن العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع على حدة .بحيث

تكون لكل مجتمع او امة او شعب معاييره الخاصة التي يحكم بها على الاشياء .ولا يوجد نمط حياة معين يعطي لنفسه صفة النمط القياسي او المعيار .اذ انها جميعا على الدرجة نفسها من شرعية الوجود .

على ان النماذج المفيدة ستبرز من خلال التجربة التاريخية للمجتمعات وليس من خلال التنظير المعياري للمفكرين .وهناك حاجة للتعميم من خبرة شرق اسيا واشتقاق نموذج تنمي لمجتمع تسلطي ومستقر ودينامي من الناحية الاقتصادية وعادل في توزيعه للدخل .

اما التنمية فانها تعني النمو الاقتصادي اضافة الى التغيرات الاجتماعية التي ترافق هذا النمو .

جوهر التنمية هو شموليتها وتعدد ابعادها وجوانبها .فالتنمية هي تغيير حضاري يتناول كافة ابنية المجتمع ويشمل جوانبه المادية والمعنوية، ويترتب على ذلك ان اية نظرية في التنمية لابد ان تنبثق عنه وترتبط بنظرية عامة في تطور المجتمعات وان الحاجة ماسة الى نظرة وسياسات تتناول قضية التنمية في تكاملها المجتمعي .

أنه بالرغم من عدم حدوث تحول ديمقراطي في الصين،إلا أن الوضع اختلف عما كان عليه في زمن ماوتسي،ويرجع هذا إلى التطور والتنمية الاقتصادية والمعلوماتية والانفتاح على الخارج،حيث أثر هذا على الكثير من الشعب الصيني،وغير من توجهاتهم السياسية والفكرية.وحتى النظام السلطوي التقليدي الذي كان سائدا قبل الانفتاح الاقتصادي،اختلف حاليا فالنظام السلطوي الجديد فيه مرونة أكثر بالمقارنة بالنظام السابق.و إذا حدث تحول في المستقبل،فسيكون من أعلى إلى أسفل (بسبب النظام القائم ومركزية الدولة،وأسلوبها القمعي).كما أن هذا التحول سيحدث بمجيء قيادة جديدة تسعى لمحاولة كسب الجماهير(التي يوجد بينها نسبة واعية)من خلال انفتاح سياسي محدود،وهكذا تستمر العملية من قيادة إلى قيادة،وفي ظل هذه العملية يحدث تحول ديمقراطي بطيء جدا).فالنمو الاقتصادي عامل مهم،لكنه لا يكفي لعملية التحول الديمقراطي،حيث يوجد عوامل أخرى تساهم في عملية التحول الديمقراطي،كما أن كل دولة لها خصوصيتها التى ليس من الضروري أن نقيسها بتجربة دولة أخرى.